

بيان للسيد يعقوب الحلو، نائب الممثل الخاص للأمين العام، المنسق المقيم للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيا، حول وقوع ضحايا مدنيين في الهجمات الجوية الأخيرة في طرابلس

طرابلس، 03 كانون الثاني 2020 - أعرب نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم للأمم المتحدة، منسق الشؤون الإنسانية في ليبيا، يعقوب الحلو، عن إدانته الشديدة للغارات الجوية والقصف المكثف على العاصمة الليبية وما حولها. وقال الحلو: "أشعر بالصدمة من الهجمات المستمرة بشكل عشوائي على المناطق المدنية والبنية التحتية المدنية، الأمر الذي يؤدي بالمزيد من أرواح الأبرياء. يجب أن تدرك أطراف النزاع أن الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية والاستهداف المباشر للعاملين الصحيين والمرافق الصحية قد تشكل جريمة حرب."

ومنذ بداية شهر كانون الأول الماضي، قتل ما لا يقل عن 11 مدنياً وأصيب أكثر من 40 آخرين. يؤثر تصاعد المواجهات مؤخراً في طرابلس بشكل مباشر على استمرار واستدامة تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للحياة في أبو سليم وعين زارة وتاجوراء والمناطق المجاورة لمطار معيتيقة.

وتشير التقديرات إلى أن ما يقارب نصف المرافق الصحية في البلديات الثلاث أصبحت تقع في نطاق الاشتباكات الحالية. حيث تم، حتى الآن، إجبار 12 منشأة صحية على الإغلاق. كما توجد أربعة مراكز أخرى للرعاية الصحية الأولية في بلدية عين زارة في المناطق المعرضة للخطر وعلى وشك الإغلاق. وأوضح الحلو: "ما زال هناك أكثر من 6000 من العاملين الطبيين وغير الطبيين يخاطرون بحياتهم لضمان توفير الخدمات الصحية في البلديات الثلاث. أن استمرار العنف قد يؤدي إلى إيقاف ما لا يقل عن 72000 استشارة طبية على الأقل شهرياً في 48 منشأة للرعاية الصحية الأولية".

وما زال الأطفال يدفعون الثمن الأعلى نتيجة هذه النزاعات، حيث تسبب تصاعد القتال المسلح في تعليق جميع المدارس العامة والخاصة في بلديتي أبو سليم وعين زارة. حيث تم إغلاق أكثر من 210 مدرسة ورياض أطفال، مما يحرم أكثر من 113.000 طفل في سن المدرسة من الحق في التعليم.

كما تم استهداف عدة مرات الجزء المدني من مطار معيتيقة، والذي يعد البوابة الوحيدة للمدنيين في طرابلس للسفر إلى الخارج ونقطة إيصال الخدمات الإنسانية والخدمات المنقذة للحياة. اليوم، سقطت عدة صواريخ على محيط المطار مما تسبب في اضطراب وتعليق الطيران المدني.

وأضاف الحلو: "تعد الهجمات على المدارس والمرافق الطبية انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتحرم الفئات الأكثر ضعفاً من حقوقهم في التعليم والرعاية الطبية. إن أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية مؤسفة، وأدينها بأشد العبارات".

وأدى تصاعد القتال إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، حيث يجب توفير الخدمات الأساسية لجميع المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها والذين تتعرض حياتهم للخطر. وشدد الحلو على ضرورة "وصول المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق إلى المدنيين، مما يضمن مواصلة السلطات المعنية والأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني أعمالهم المنقذة للحياة. أدعو إلى المساءلة ووضع حد لإفلات مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة من العقاب". وخلص بالقول إنه حتى في أوقات النزاع المسلح الذي لا يمكن تفاديه، على جميع أطراف القتال الوفاء بالتزاماتهم بحماية المدنيين، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف - وهي إحدى أكثر المعاهدات الدولية تأييداً في العالم.

-انتهى-